الأمم المتحدة S/PV.9674

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9674

الخميس، 27 حزيران/يونيه 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد هيونوو تشو	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد كودري
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيدة جارو – دارنو
	مالطة	السيد دو بونو سانت كاسيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هوليس
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيمونوف
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-18653 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/505، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته سيراليون.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 14 صوتا مؤيدا دون معارضة، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار 2740 (2024).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر لمجلس الأمن على تكليفه سيراليون برئاسة الفريق العامل غير الرسمي المهم المعني بالمحكمتين الدوليتين. كما أتقدم بالشكر لأعضاء الفريق العامل على مشاركتهم البناءة في المفاوضات بشأن القرار 2740 (2024) الذي اتُخذ اليوم.

لأول مرة في تاريخها، اضطلعت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بدور تكميلي حقا في وقت سابق من هذا العام عندما انتهت من المحاكمات في جميع الجرائم الأساسية واستكملت تعقب الهاربين. وفي سياق إجراء تقييم بنّاء لعمل الآلية خلال فترة الاستعراض 2022–2024 مع توقع الاتجاه المستقبلي للآلية، كان على الفريق العامل أن يتعامل مع العديد من أوجه عدم اليقين التي تواجه الآلية وهي تتحول إلى هيكل لتصريف الأعمال المتبقية.

لقد عقد الفريق العامل أربعة اجتماعات بالحضور الشخصي لمناقشة القرار. وعلاوة على ذلك، وفضلا عن تلك الاجتماعات، أجرى رئيس الفريق العديد من الاتصالات المباشرة مع أعضاء المجلس للتقريب بين الآراء المتباينة. وبالإضافة إلى الإحاطة التقليدية التي يقدمها المسؤولون الرئيسيون في الآلية كل سنتين إلى الفريق العامل، والتي عُقدت في 10 حزيران/يونيه، دعا الرئيس المسؤولين الرئيسيين للآلية في مناسبتين أخريين إلى مخاطبة الفريق العامل والرد على الأسئلة. وفي أحد تلك الاجتماعات، الذي عُقد في 18 حزيران/يونيه، وُجهت الدعوة إلى الدول الأعضاء المتأثرة مباشرة بعمل الآلية، للمرة الأولى ودون أن يشكل ذلك سابقة، لطرح أسئلة على الفريق العامل والمسؤولين الرئيسيين للآلية وتبادل الآراء معهم. وتلك الدول هي رواندا وصربيا بناء على طلبهما، والبوسنة والهرسك وكرواتيا. وطوال عملية الاستعراض، دعا رئيس الفريق العامل الآلية إلى تقديم مدخلات مكتوبة وردود على الأسئلة التي طرحها أعضاء الفريق. وعلى العموم، فقد عولجت شواغل جميع الدول الأعضاء بشكل كاف ونثني على المرونة وروح التوافق التي سادت في نهاية المطاف.

في الختام، نعيد التأكيد على أن القرار المتخذ اليوم يوازن بفعالية بين مصالح ومدخلات ومواقف جميع أعضاء المجلس، مع إعادة

التأكيد على التزام الأمم المتحدة بمكافحة الإفلات من العقاب ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي تثير قلقا دوليا.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار 2740 (2024) الذي يسجل نتائج الاستعراض الخامس للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على الرغم من أنه قام بدور نشط في المفاوضات بشأن النص. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التأخير المستمر في أنشطة الآلية. فهي تعمل والمحكمتان اللتان سبقتاها منذ أكثر من 30 عاماً. ولا يمكن اعتبار ذلك معقولا بالنسبة لهيئة مؤقتة ومخصصة. غير أن قيادة الآلية لا تنوي التوقف عند هذا الحد، حيث ذكرت أن وظائفها المتبقية ستستمر حتى عام 2052. ووفقا لقرار تحديد الولاية 1966 (2010)، يغطي الاستعراض المنتظم الذي يجريه مجلس الأمن لعمل الآلية الجهود التي تبذلها الآلية من أجل إنجاز مهامها. ولم يعد يكفي مجرد التذكير بأن الآلية، وفقاً للقرار نفسه، هيكل صغير مؤقت وفعال، تتقلص مهامه وحجمه بمرور الوقت. ومن الواضح أن هذه الرسائل التذكيرية لا تجدي نفعًا.

وعلى خلفية الإنجاز الكامل لأنشطة الآلية في مجالي التحقيق والقضاء، أي وظائفها الرئيسية المتبقية، فإن مسألة سرعة إنجاز أو نقل جميع وظائفها الثانوية الأخرى تكتسب أهمية خاصة. وبما أن الآلية لم تتمكن من الامتثال لطلب مجلس الأمن الوارد في قراراته السابقة ولم تقدم مقترحات واقعية في هذا الصدد، فقد دعا وفد بلدي أعضاء المجلس إلى أن يأخذوا زمام المبادرة وأن يضعوا بأنفسهم خريطة طريق للآلية، تتضمن تواريخ محددة وجهات محددة لنقل المهام. وعلى سبيل المثال، فإن اقتراحنا بنقل الأشخاص المدانين إلى الدول التي يحملون جنسيتها، بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم، من شأنه أن يتيح حل مشكلتين في آن واحد. أولاً، إنه سيضع حداً للانتهاكات الصارخة لحقوق هؤلاء الأشخاص، وثانياً، إنه سيخلص الآلية من وظيفتها الأطول أمداً. وعلى أساس تلك الوظيفة بالتحديد، من المتوقع أن تستمر الآلية في العمل حتى عام 2052.

ونشعر بخيبة أمل لعدم تضمين خارطة الطريق في النص. وبدلاً من ذلك، يُطلب منا أن نطلب تقريرا آخر، وهذه المرة من الأمين العام. ونحن على ثقة من أنه، عند إعداد ذلك التقرير، ستؤخذ الأخطاء التي ارتكبتها آلية تصريف الأعمال المتبقية بعين الاعتبار، وأن المجلس سيتلقى في نهاية المطاف، في غضون عامين، مجموعة من الخيارات المفصلة، والأهم من ذلك، خيارات عملية. ونحن مقتنعون بأن الخيار الأكثر منطقية على الإطلاق هو نقل المهام إلى السلطات الوطنية للدول المعنية. ونطلب من الأمين العام تكريس الاهتمام على سبيل الأولوية لتطوير ذلك السيناريو والعمل عليه.

ونرحب بالتغييرات التي أدخلت على نص الفقرة 11 من المنطوق بشأن مسألة المحفوظات. فتلك التغييرات تشير إلى الطلبات المقدمة من جميع الدول المتأثرة لاستضافة المحفوظات. ونحن على ثقة من أنه عندما يعد الأمين العام تقريرا محدثا عن هذه المسألة، ستبدأ آلية تصريف الأعمال المتبقية في التوصل إلى اتفاقات مع الدول المعنية بشأن طرائق ذلك النقل. وبالنسبة لتلك الدول، فإن المحفوظات ليست مجرد ذكرى أو فضول فحسب، إنها في المقام الأول مسألة تتعلق بالعديد من التحقيقات الوطنية والعمليات القضائية الجارية. وقد تحتوي المحفوظات على معلومات قيّمة لمسؤولي إنفاذ القانون المحليين، وبالتالي يجب أن تكون مفتوحة بالكامل وفي متناولهم. وننوه إلى إدراج الصياغة ذات الصلة في النص ونتطلع إلى تنفيذها تنفيذا صارما من قبل الآلية بتقديم معلومات كاملة وشاملة إلى السلطات المختصة عند الطلب.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن تشغيل ما يسمى بمراكز المعلومات كان وسيظل من شأن الدول التي اختارت إنشاءها، وأن المساعدة المنصوص عليها في القرار 1966 (2010) لفتح تلك المراكز من قبل الآلية ليست من مهامها الأساسية، ناهيك عن أن تكون سببا لتمديد ولايتها.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالفقرة 16 من المنطوق، فإننا نفترض أن الآلية، بالنظر إلى صياغتها المحدثة، ستعالج في نهاية

المطاف مسألة توفير المساعدة الطبية اللازمة للجنرال الصربي راتكو ملاديتش وكفالة الحد الأدنى من الضمانات والمعايير المنصوص عليها في ما يسمى بقواعد نيلسون مانديلا.

ومع ذلك، فإننا نشعر بخيبة أمل لأن النص لم يتضمن اقتراحنا لحل الوضع غير المقبول على الإطلاق المتعلق بالانتهاكات المستمرة لحقوق الأشخاص الذين أدانتهم الآلية والمحكمتان والذين يقضون عقوباتهم في بلدان ثالثة. وكجزء من الاستعراض، استمعنا إلى معلومات مقلقة للغاية من صربيا وكذلك من محامي وأقارب عدد من الأشخاص المدانين المحتجزين في سجون في إستونيا والمملكة المتحدة. فأقل ما يقال عن معاملة هؤلاء الأفراد أنها غير إنسانية. وفي الوقت نفسه، يقتصر ما يسمى بالرصد الذي تقوم به الآلية على تلقي التقارير من الدول التي تنفذ الأحكام. وفي تلك التقارير، بالطبع، يتم إنكار جميع الانتهاكات. فليس من المعقول محاولة الحصول على معلومات موضوعية من مصدر له غرض. وذلك ليس رصدا، بل تشويها صريحا لوظائف الآلية.

وفي ذلك الصدد، اقترحنا خياراً بسيطاً ومنطقياً للغاية: طلب تقرير عن ذلك من الأمين العام. فسيكون ذلك أفضل طريقة للمجلس للحصول على معلومات مفصلة وموضوعية. غير أن أعضاء المجلس من الدول التي يقضي فيها الأشخاص فترات عقوباتهم عرقلوا ذلك الاقتراح. والسؤال المنطقي الذي يطرح نفسه هو: إذا كانت سجونهم لا تسمح بالانتهاكات، فلماذا يخافون من تقرير الأمين العام؟ الإجابة على ذلك واضحة تمامًا ولا تحتاج إلى مزيد من التعليق.

وفي نفس الوقت نعتقد أنه حتى من دون ولاية خاصة، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وهيئات حقوق الإنسان ذات الصلة أن تولي اهتماماً على سبيل الأولوية للحالة الفظيعة لحقوق تلك الفئة من الناس. وعلى خلفية الانتهاكات المستمرة لحقوق راتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش وغيرهما من السجناء، فإن التهاون والتقاعس عن العمل أمر غير مقبول. ومن جانبنا، سنواصل لفت انتباه أعضاء المجلس إلى هذا الوضع المروع حتى يُصحح بالكامل.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت سلوفينيا لصالح القرار 2740 (2024) بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، الذي يمدد ولاية الآلية لمدة سنتين أخريين. ونشكر سيراليون على الجهود التي بذلتها في القرار.

تقترب آلية تصريف الأعمال المتبقية من الانتهاء من عملها. ولكن، يجب أن لا تنتهي مكافحة الإفلات من العقاب. فقد أثبتت الآلية وسابقتاها، المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أنه لا أحد فوق القانون وأن الجناة سيخضعون للمساءلة مهما طال الزمن. كما يجب الحفاظ على ذلك الإرث بعد الانتهاء من عمل الآلية. ويجب الحفاظ على المحفوظات وإدارة الممتلكات. وتظهر كل محاولة جديدة لإنكار الإبادة الجماعية أو تمجيد مجرمي الحرب مدى أهمية ضمان ذلك.

فيجب الحفاظ على الوثائق والمعارف والخبرات التي اكتُسبت واستُخدمت لدعم الولايات القضائية الوطنية. وذلك هو السبب في أننا اقترحنا في الأصل إنشاء مركز دائم داخل منظومة الأمم المتحدة لحفظ وإدارة معلومات وأدلة الآلية ومعلومات وأدلة كيانات الأمم المتحدة الأخرى الحالية والمستقبلية. ونعتقد أن ذلك يظل عنصرا هاما ينبغي مراعاته عند إعداد تقارير الأمين العام المنصوص عليها في القرار.

إن الآلية، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا دليل على ما يمكن أن يحققه المجتمع الدولي والمجلس عندما نقف متحدين في مكافحة الإفلات من العقاب عندما نواجه أبشع الجرائم الدولية التي تشكل، تلقائيا، تهديداً للسلم والأمن الدوليين. فالعدالة وحدها هي التي يمكن أن تحقق المصالحة – وأكثر من المصالحة، تعافي المجتمعات. ذلك هو الأساس الحقيقي للسلام، وبذلك الأساس المتين فقط لا يجد الجزء الفظيع من التاريخ فرصة كبيرة لتكرار نفسه.

رفعت الجلسة الساعة 15/20.